

Distr.: Limited
14 September 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون
البند ٦٣ (أ) من جدول الأعمال
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا:
التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

مشروع قرار مقدم من رئيس الجمعية العامة

آلية رصد لاستعراض الالتزامات المعقودة حيال تنمية أفريقيا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢/٥٥ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ المتعلق بإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الذي انتهى إلى وضع الأهداف الإنمائية للألفية، وسلّط فيه الضوء على الاحتياجات الخاصة لأفريقيا،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢/٥٧ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ المتعلق بإعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٧/٥٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ المتعلق بالاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ودعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وإلى قراراتها ٢٣٣/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٥٤/٥٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٢٢٢/٦٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ٢٢٩/٦١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، و ١٧٩/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، و ٢٦٧/٦٣ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، و ٢٥٨/٦٤ المؤرخ ١٦ آذار/مارس ٢٠١٠، و ٢٨٤/٦٥ المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١١، المعنونة "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي"،



الرجاء إعادة استعمال الورق

140912 140912 12-51009 (A)



وإذ تشير إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(١)، بما في ذلك الإقرار بضرورة تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦،

وإذ تشير أيضا إلى الإعلان السياسي بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية، الذي اعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى حول احتياجات أفريقيا الإنمائية الذي عُقد في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨^(٢)،

وإذ تشير كذلك إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية ووثيقته الختامية^(٣)، التي شملت التسليم بضرورة إيلاء اهتمام أكبر لأفريقيا، وبخاصة للبلدان التي حادت أكثر من غيرها عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، "المستقبل الذي نصبو إليه"^(٤)،

وإذ تشير أيضا إلى النتائج الأخرى ذات الصلة في المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وما يتصل بها،

وإذ تضع في اعتبارها أهمية العمليات الجارية لتحديد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام بشأن آلية الرصد لاستعراض تنفيذ الالتزامات المعقودة فيما يتعلق باحتياجات أفريقيا الإنمائية^(٥)،

وإذ تحيط علما بالقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات الأفريقية^(٦) في تموز/يوليه ٢٠٠٠ والذي التزم فيه القادة الأفريقيون باحترام المبادئ الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والحوكمة الرشيدة، وتعزيز العدالة الاجتماعية لكفالة التنمية الاقتصادية المتوازنة،

(١) انظر القرار ١/٦٠.

(٢) انظر القرار ١/٦٣.

(٣) انظر القرار ١/٦٥.

(٤) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٥) A/65/165.

(٦) UN, Treaty Series, vol. 2158, No. 37733.

وإذ تؤكد من جديد دعمها الكامل لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، المنفذة في إطار الاتحاد الأفريقي^(٧)،

وإذ تضع في اعتبارها أن المسؤولية الرئيسية عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الأفريقية تقع على عاتق هذه البلدان أنفسها وأنه لا يمكن المبالغة في تأكيد أهمية دور الاستراتيجيات الإنمائية والسياسات الوطنية، وإذ تضع أيضا في اعتبارها ضرورة دعم الجهود الإنمائية التي تبذلها هذه البلدان، عن طريق تهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية،

وإذ تؤكد من جديد أهمية الشراكة في دعم الجهود التي تبذلها أفريقيا لتحقيق التنمية والسلام والأمن، وإذ تحيط علما بالتقدم الذي أحرزته جميع شركاء أفريقيا في التنمية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في دعم أفريقيا،

وإذ تؤكد من جديد أيضا التزامها بالتنفيذ الكامل للإعلان السياسي بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية^(٨)، على النحو الذي أعيد تأكيده في إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، الذي اعتمد بوصفه الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، الذي عُقد في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨^(٩)،

وإذ تدعو جميع الشركاء ذوي الصلة إلى القيام في الوقت المناسب وعلى نحو فعال بتنفيذ جميع الالتزامات المتصلة باحتياجات أفريقيا الإنمائية،

وإذ تدرك أهمية رصد جميع الالتزامات المتصلة بتنمية أفريقيا في تعزيز أثر جهود التنمية من خلال كفاءة قدر أكبر من المساءلة في كل من البلدان المانحة والمتلقية،

وإذ تدرك أيضا أنه توجد بالفعل مجموعة واسعة من الآليات المختلفة لرصد الالتزامات حيال تنمية أفريقيا،

١ - تقرر إنشاء آلية رصد تابعة للأمم المتحدة لاستعراض الالتزامات المعقودة المتعلقة بتنمية أفريقيا بناء على آليات الرصد القائمة وفقا للفقرة ٣٩ من الإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٦٣/١ المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨؛

٢ - تقرر أيضا إجراء استعراض سنتاني تحت إشراف الجمعية العامة في إطار بند جدول أعمالها المكرس لتنمية أفريقيا؛

(٧) A/57/304، المرفق.

(٨) القرار ٦٣/٢٣٩، المرفق.

- ٣ - **تقرر كذلك** أن آلية الرصد ستكون بمثابة عملية تمسك بزمامها الجمعية العامة للأمم المتحدة وتُنشأ في إطار الهياكل القائمة؛
- ٤ - **تؤكد** الدور المحوري لمبدأي المساواة المتبادلة والشراكة في آلية الرصد، مع التركيز على التزامات كل من شركاء التنمية والبلدان الأفريقية على حد سواء؛
- ٥ - **تؤكد أيضا** أهمية أن تستند آلية الرصد إلى بيانات موثوقة ومتاحة في الوقت المناسب، بما في ذلك على الصعيد القطري، لتمكين إجراء تقييم للتأثير والآثار، بما في ذلك عبر اتباع نهج يستند إلى المجموعات؛
- ٦ - **تؤكد كذلك** ضرورة أن تركز آلية الرصد على تنفيذ ما يترتب على كل من شركاء التنمية والدول الأفريقية من التزامات متعددة الأطراف ناشئة عن جملة أمور من بينها المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما؛
- ٧ - **تطلب** إلى مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا أن يعمل بمثابة أمانة للاستعراض، وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة؛
- ٨ - **تدعو** الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة، واللجان الإقليمية، ولا سيما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وتدعو جميع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية، إلى المساهمة في الاستعراض عند الطلب؛
- ٩ - **تعترف** بالدور الهام الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والبرلمانيون، ووسائل الإعلام، والأوساط الأكاديمية، والمؤسسات، في حشد الدعم لتنمية أفريقيا ورصدها، وتدعوها في هذا الصدد إلى المساهمة في الاستعراض السنائي؛
- ١٠ - **تطلب** إلى الأمين العام حشد وتنسيق جهود الكيانات ذات الصلة في الأمم المتحدة لكفالة الاتساق مع العمليات الأخرى على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛
- ١١ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يقوم حسب الاقتضاء بتحديد وإعادة تخصيص الموارد في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة لتمكين مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا من أن ينفذ على نحو فعال ولايته المتعلقة بآلية الرصد؛
- ١٢ - **تطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها التاسعة والستين، التقرير السنائي الأول بشأن استعراض تنفيذ الالتزامات المعقودة حيال تنمية أفريقيا.